الوضوء لقوله ع لا وضوء لمن لم يسم والمراد نفي الفضيلة والاصح انها مستحبة
وان سماها في الكتاب سنة ويسن قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح قال
والسواك لانه ع كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالاصابع لانه عليه السلام
فعل كذلك والمضمضة والاستنشاق لانه ع فعلها على المواظبة وكيفيته
ان يتمضمض ثلثا باخذ لكل مرة ماء جديدا ثم يستنشق كذلك هو المحكي من وضوئه
ع ومسح الاذنين وهو سنة بماء الراس عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لقوله
ع الاذنان من الراس والمراد به بيان الحكم دون الخلقة وتخليل اللحية
لان النبي ع امره جبريل ع بذلك وقيل هو سنة عندابي يوسف رحمه الله جايز
عندابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان السنة اكمال الفرض في محله والتراخل ليس من محله
وتخليل الاصابع لقوله ع خللوا اصابعكم قيل ان يخللها ناكرجنم ولانه اكمال
الفرض في محله وتكرار الغسل الى الثلث لان النبي ع توضاء مرة مرة وقال
هذا وضوء من لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وتوضاء مرتين مرتين وقال هذا
وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وتوضاء ثلثا ثلثا وقال هذا وضوئي
ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم والوعيد
لعدم رويته سنة ويسن للمتوضي ان ينوي الطهارة فالنية في الوضوء
عندنا وعند الشافعي رحمه الله فرض لانه عبادة فلا يقع بدون النية كالتيمم ولنا
انه لا يقع قربة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لو قوعه طهارة باستعمال
المطهر بخلاف التيمم لان التراب غير مطهر الا في حالة ارادة الصلوة او هو تنبي
عن القصد ويستوعب راسه بالمسح وهو سنة وقال الشافعي رحمه الله السنة
التثليث

التثليث بماء محتلفة اعتبارا بالمغسول ولنا ان النبي ع توضاء ثلثا ثلثا
ومسح راسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يروى
من التثليث محمول على ماء واحد وهو مشروع على ما روي لكن عن ابي حنيفة رضي الله عنه
وقال المفروض هو المسح وبالتكرار يصير مغسولا ولم يكن مسنونا ومارکسح الخف
بخلاف الغسل لانه للازالة التكرار ويسن الوضوء فيما لا يتم الا به كالغسل
وبما لياتي من فالترتيب في الوضوء سنة وقال الشافعي رحمه الله فرض لقوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم الآية والفاء للتعقيب ولنا ان المذكور فيها حرف الواو وهي
لمطلق الجمع باجماع اهل اللغة فيقتضي اعقاب غسل جملة الاعضاء والبداية
بالمياه من فضيلة لقوله ع ان الله يحب التيامن في كل شيء

فصل

في نواقض الوضوء والمعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله
او مجاء احد منكم من الغايط وقيل لرسول الله ع وما الحدث قال ما يخرج من السبيلين
وكل ما عاقة فتاول للمعتاد وغيره قال والدم والقيح اذا خرجا من البدن
فجاوزا الى موضع يلحقه حكم التطهير والقي ملء الفم وقال الشافعي رحمه الله الخارج
من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي عن النبي ع انه قاء ولم يتوضاء ولان
محل غير موضع الاصابة اما تعتدي فيقتصر عما ورد الشرع به وهو الخارج المعتاد
ولنا قوله ع الوضوء من كل دم سايل وقوله ع من قاء او رعف في صلوته
فلينصرف وليتوضاء وليبن على صلوته ما لم يتكلم ولان خروج النجاسة موثر في
زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل يعقول والاقتصار على الاعضاء الاربعة
غير معقول لكنه يعتدى ضرورة تعذي الاول ثم ان الخروج بالتيمم الموضع